المبحث الاول : البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية

يبّين المبحث أن العلاقة بين الضغوط على الموارد والاستدامة البيئية و أمن الإنسان في البلدان العربية مسألة ذات أهمية قصوى. ذلك أن النفط، وهو المورد الذي لطالما ارتبط اسمه باسم المنطقة العربية، قد منح بعض البلدان ثروة ً وقّوة لا حصر لهما، غير أنه أّدى في الوقت نفسه إلى إضعاف بلدان عديدة أخرى وترك مجتمعاتٍ بأسرها عرضةً للاعتبارات الجيوسياسية.

وعلى الرغم من وجود هذا المصدر للثروة ف إن المنطقة ستواجه، على نحوٍ متزايد، تحّدياتٍ هائلةً تتهّدد أمن سكانها على مستوى البقاء، والحصول على فرص العمل، والدخل، والغذاء والخدمات الصحية. وستنوء العلاقات بين الجماعات، والسكان، والدول، العربية وغير العربية، تحت وطأة الصراعات المحتملة المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة. هذه التحديات سوف تنتج من الضغوط السكانية والديمغرافية، والإفراط في ا ستغلال الأرض، ونقص المياه، والت صّحر، والتلوث، والتغّيرات المناخية وتضاؤل التنّوع الحيوي. وقد تبدو هذه التحّديات أقل خطرًا من تلك التي تتناولها فصول أخرى من هذا التقرير، غير أن آثارها غالًبا ما تكون غير قابلة للإصلاح و أكثر ضررًا و أوسع انتشارًا. ومن ثّم، فإنها تشكل نقطة انطلاقٍ مناسبة للتحليل في هذا التقرير.

المطلب الاول : إشكالية الموقع الجغرافي والموارد

تجتمع في البيئة الطبيعية في البلدان العربية عناصر النعمة والنقمة في آنٍ واحد. ومن جملة عناصر النعمة أّن موقع المنطقة الا ستراتيجي وثرواتها الطبيعية مكنتها من أن تؤّدي دورًا طليعيًّا في حضارات الماضي: فانتشرت في جميع بقاع العالم تعاليم الديانات الثلاث التي نشأت فيها، وتمكّنت شعوبها من التواصل والتفاعل العميق مع الحضارات الأخرى. إ ضافةً الى ذلك، تضّم هذه البيئة كمًّا من أضخم مخزونات النفط المكتَشف في العالم، مايسر انتقال الثروة بصورة خارقة للعادة إلى بعض المجتمعات العربية، ولا سيما في بلدان الخليج، وقد ترك ذلك آثاره في كل جانب من جوانب الحياة المادية والاجتماعية والثقافية.(1)

1- فائق محمد،حقوق، الخصوصية والعالمية: المستقبل العربي،العدد17،نوفمبر 1999 ، ص: 08 متحصل عليه من الموقع

http://ochaonline.UN.org/Trustund/theUnitedNationTrustfundforHumanSecurity/Eabid/2108/languge/en-us/Default.aspx

بْيد أن عناصر النقمة تشوب بعض النواحي في هذه البيئة التي ما تزال، نظريًّا، تحمل بشائر عريضة للتنمية الإنسانية العربية شرطَ أن يتفاعل العرب معها على نحو أكثر تبصرًا. ذلك أن هذه البيئة نفسها تعاني نقصا خطيرًا في مصادر المياه، وهي أراض قاحلة في أغلبها. كما أنها عرضة للضغوط السكانية، والإ فراط في ا ستغلال الموارد، وللزحف الحضري السريع، ما يساهم في تدهورها.

الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية

تمّزت البلدان العربية، خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين بواحدٍ من أعلى معدّلات النمّو السكاني في العالم أجمع. وفي الفترة الممتدة بين العامين 1975 و 1980 كانت المعدّلات الإجمالية للخصوبة في المنطقة 6.5 ، ما يعني أن معدل إنجاب المرأة العربية، خلال عمر الإنجاب هو ستة مواليد أو سبعة. انخفض هذا المعدل إلى 3.6 في الفترة ما بين العامين 2000 و 2005 ، وهو أعلى من نسبة الاستعاضة السكانية البالغة 2.1 . وقد أسهم معدل الخصوبة المرتفع في ارتفاع نسبة النمو السكاني، مع أنه انخفض من 3.2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 1970 و 1975 إلى 2.1 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2000 و 2005 .

هذا ومن المتوقع أن يزيد النمو السكّاني في المنطقة بنسبة 2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2005 و 2010 ، وبنسبة 1.9 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2010 و 2015 . وتقارب هذه النسب ضعف المتوسط الحسابي العالمي خلال الفترات نفسها، وهي1.2 في المائة، و 1.1 في المائة على التوالي. 2 وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أّنه، إذا أخذ الزخم السكاني الحالي بالاعتبار، فستضّم البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول العام2015 ، بالمقارنة مع 331 مليونًا في العام 2007 ، و 172 مليونًا في العام 1980 ، وفيمنطقة تتّسم بالندرة المتزايدة للمياه والأرا ضي الصالحة للزراعة، سيفرض النمو السكاني وفق هذه المعدّلات ضغوطًا شديدة على الطاقة الإنتاجية للاراضي العربية ويزيد من تهديد الاستدامة البيئية.(1)

1– المرجع نفسه

مع تزايد عدد الأفواه التي يتعين إطعامها ستشهد البلدان العربّية التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية جراء نقص المياه و التوسع الحضري، تأثيرات متزايدة في ميزانها التجاري وخيارات النمو الاقتصادي المتاحة لها. ويطرح توسع المدن العربية تحديات خاصة، ذلك أن التحول الحضري المتسارع في المنطقة يضيف أعباءً جديدة على البنية التحتية المتأزّمة أصلاً، ويخلق في العديد من المدن أوضاعًا معيشّيةً غيرصحّية يشوبُ ها الازدحام وانعدام الأمن. وفي العام1980 ، كان 38 في المائة من السكان العرب من الحضر وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 55 في المائة في العام 2005 ، وربما تتجاوز 60 في المائة بحلول العام 4.2020 يتمثّل الجانب الأوضح والتحدي الأكبر في الصورة الديمغرافية للمنطقة في «ارتفاع نسبة فئة الشباب »، وهي الشريحة الأ سرع نموًّا بين سكان البلدان العربية، إذ إن نحوًا من 60 في المائة من السكان لا يتعّدون الخامسة والعشرين من العمر، ما يجعل المنطقة إحدى أكثر بقاع العالم شبابًا، ويبلغ فيها متوسط معدل العمر 22 سنة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 28سنة. 5 يستهلك الشباب الموارد ويتطلّبون استثماراتٍ وا سعةً حتّى يصبحوا منتجين اقتصاديًّا. ويمثلون الجيل الصاعد صاحب الحق في إرثٍ بيئي لم يستنفده أسلافهم أو ي سيئوا إدارته أو التصرف به.

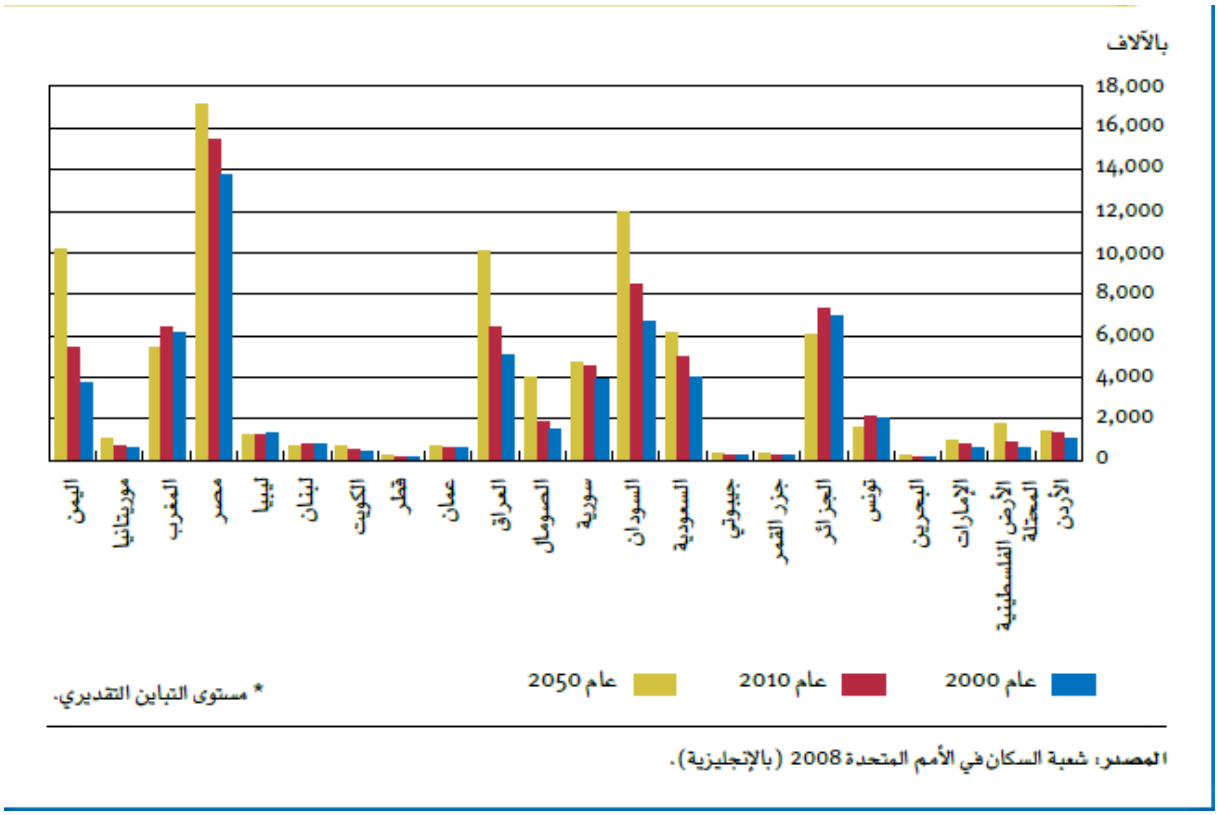

الشكل 1- الحجم المتوقع للفئة العمرية 15-24 سنة بين السكان العرب في 2050 .(1)

1– تقرير الامم المتحدة المتعلق بحجم السكان في الوطن العربي ، 2008 ، ص 13

المطلب الثاني : التحدّيات الأكثر أهمية للأمن الإنساني

يتناول العرض الآتي التهديدات البيئية الأكثر أهمّية في الدول العربية وتعتبر الضغوط السكانية والديمغرافية قضية رئيسية متداخلة مع كل نوع من هذه التهديدات التي تشمل نقص المياه، والتصحّر، والتلّوث، والتغّيرات المناخية. إن السمة الأساسية التي تشترك فيها هذه التهديدات هي العلاقة الدينامّية التفاعلية في ما بينها؛ فنقص المياه، على سبيل المثال، يسهم في التصحّر بينما قد يؤدي تغّير المناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق و إلى تفاقم نقص المياه والجفاف والتصحّر في مناطق أخرى. وبصورة مشابهة، تلوث الهواء هو من الأ سباب الكامنة وراء تغّير المناخ.

1 - ندرة المياه :

تعاني البلدان العربية ندَرة الموارد المائية لأن معظم هذه البلدان يقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة. وتتصاعد حدّة هذا النقص بسبب التزايد المستمر في الا ستنضاب نظرًا إلى النمّو الديمغرافي والاقتصادي. وتشكل الأنهار الدائمة في البلدان العربية المصدر الأول للمياه السطحية، تليها الينابيع وقيعان الأنهار والأنهار الموسمية.(1)

يقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوافرة في البلدان العربية بنحو 300 مليار متر مكعب سنويًّا، أما الحجم الإجمالي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية فيقدَّر بنحو 277 مليار متر مكعب في السنة ينبع 43 في المائة منها في البلدان العربية، والباقي في خارجها. وتمثّل موارد المياه الخارجية المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة نحوًا من 57 في المائة من إجمالي موارد المياه السطحية المتاحة في المنطقة.

1 - فائق محمد،حقوق ، المرجع السابق .

تتشارك في الأنهار الدولّية الموجودة في المنطقة بلدان عديدة تقع داخل المنطقة وخارجها، ومن هذه الأنهار: دجلة والفرات اللذان تتشاركهما تركيا والعراق وسورية؛ ونهر العاصي الذي تتشاركه تركيا وسورية ولبنان؛ ونهر الأردن بما فيه اليرموك الذي تتشاركه الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة و إ سرائيل وسورية. أما نهر النيل، فتشارك فيه تسعٌ من الدول الواقعة على ضفتيه، بينها دولتان عربيتان فقط هما السودان ومصر. وقد أدت الجهود التي بذلت طيلة أعوام إلى إبرام اتفاقات رسمية (مثل مبادرة حوض النيل)

لإدارة مصادر المياه المشتركة، غير أن معظم هذه الاتفاقات جزئية وتتسم بعدم الفعالية والإنصاف من حيث تَقاسم حقوق الضفاف الكاملة. ويتأثر التعاون حول استخدام المياه و إدراتها على الصعيدين الإليمي والأقاليمي بالتوترات السياسية السائدة والنزاعات المتواصلة.

كما تصاعدت التوترات حول المشاركة في الموارد مع تزايد حاجات دول الضفاف. يقدَّر مخزون المياه الجوفية العذبة في الأراضي العربية بِ 7,734 مليار متر مكعب، بينما لا تتعدى كمية المياه التي تعيد ملء هذه المكامن 42 مليار متر مكعب سنويًّا في مختلف المناطق؛ ولا تتجاوز الكّمية المتاحة للاستعمال 35 مليارًا في السنة. ويقع المخزون الأكبر والأكثر تجدّدًا في الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا و شرقها (تونس، الجزائر، السودان، الصومال، ليبيا، مصر، المغرب). (1)

قد يُخلِف اضطراب المصادر العابرة للحدود في أي من هذه البلدان آثارًا مضرّة بموارد المياه الجوفية في البلدان المحاذية من حيث نوعية أو كمية المياه. وقد لا تبرز هذه التداعيات المتجاوزة للحدود على الفور، إلا أنه قد يصعب إعادة الأمور السابق عهدها. فغالبًا ما يأتي الإفراط في الضخّ تلبيةً لمتطلّبات النمو السكاني، والتنمية الزراعية والحاجات الصناعية. وهذا يلحق الضرر ب إنتاجية المكامن وقابليتها للحياة في المستقبل. وقد يؤدي، في المناطق الساحلية، إلى اقتحام ماءِ البحرِ المكامنَ جرّاءَ تكوُّن أخاديد واسعة عميقة الغور. ويغلب سوء التوزيع والطلب المكثّف على كيفّية استعمال المياه، وبخاصة موارد المياه الجوفية، في البلدان العربية، ويفضي ذلك إلى افتقار الجزء الكبير من السكان للمياه النظيفة وهدر كميات مهمة منها في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة.(2)

1– تقرير الامم المتحدة المتعلق بحجم السكان في الوطن العربي ، 2008 ، المرجع السابق ، ص : 44.

2 – المرجع نفسه : ص 45 .

تشير مصادر عدة إلى أبعاد أزمة المياه في المنطقة. وتؤكد أن المنطقة قد دخلت بالفعل طور فقر المياه الذي كان آنذاك هو الأ سوأ في العالم في ضوء حصة الفرد من موارد المياه المتجّددة. ويقّدر التقرير هذه الموارد بِ265 مليار متر مكعب، أو ما يعادل نحو 1,000 متر مكعب للفرد في حين كانت حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. ويقدر التقرير أن تزايد طلب السكان على المياه سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد بحلول عام 2025 إلى 460 مترًا مكعبًا، وهو دون مستوى فقر المياه المدقع وفق التصنيفات الدولية. وقد يكون العامل الأدعى إلى القلق أن هذه المعدلات ستكون دقيقة لو كانت كميات المياه تلك تتوافر قرب أماكن ا ستعمالها.

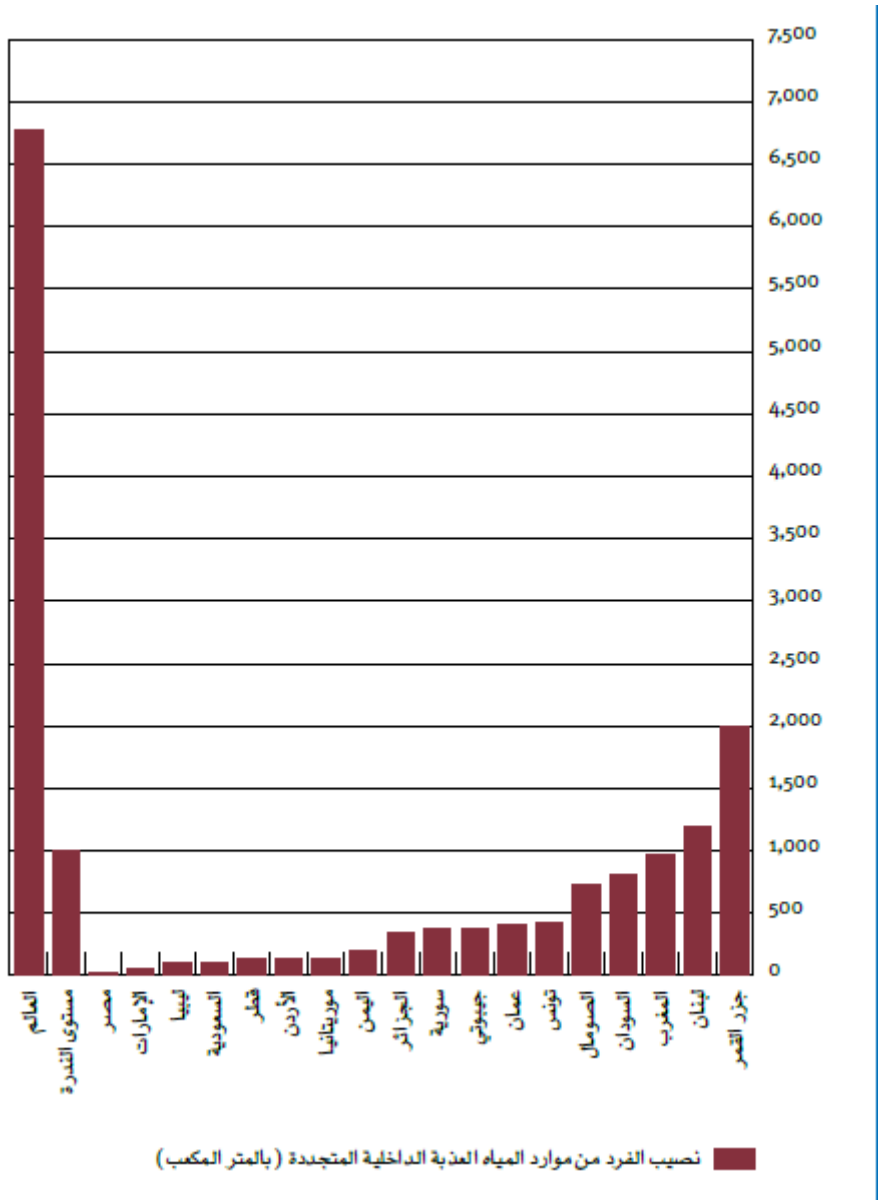

الشكل 2- موارد المياه العذبة الداخلية العربية هي غالًبا دون مستوى الندرة والمعدل العالمي،2012

المصدر : البنك الدولي 2012

2- زحف الصحراء :

على امتداد الحقب الجيولوجية المختلفة اتسم المناخ في البلدان العربية بالتقلب بين حقبات الجفاف والرطوبة؛ وأسفرت الأولى عن انتشار الصحراء الكبرى في شمال أفريقيا، والربع الخالي في شبه الجزيرة العربية. ومع انتهاء فترة الرطوبة منذ آلافٍ من السنين وقعت المنطقة فريسةً للمناخ الجافّ الذي يفضي إلى التصحّر. ويتميّز هذا والعواصف المطرية، درجات حرارة مرتفعة، موجات حرّ متكررة، ارتفاع الحرارة مدّةً طويلةً يوميًّا وسنويًّا، رياح عاتية تتألف أ ساسا من رياح قارّية فوق رياح بحرية. وقد أسهمت هذه التقلبات، قديمُها وحديثُها، في نشوء أنساقٍ بيئّية هشة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تتسم بهزال الغطاء النباتي و شيوع طبقة ترابية ضحلة فجّة مكشوفة لمخاطر التآكل بفعل الرياح والمياه.

يظهر الجدول في الشكل (3) معدل التهاطل السنوي للفرد في بلدان المنطقة. تتهدّد المنطقة مخاطُر التصحُّر، وهو يعرَّف رسميًّا بأنه «تردّي الأراضي في المناطق القاحلة، و شبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والنشاطات البشرية 21.» وهذا التعريف هو أساس الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحّر. ويميّز دعاة المحافظة على البيئة بين درجتين من التصحّر في نوعين من الأرا ضي: الأرض التي كانت ذات يوم مزروعة ومخضّرة وغدت الآن متصحّرة تماماً؛ والأرض المفلوحة المخضّرة التي سيؤدي فساد التربة فيها إلى التصحّر، ما لم تُتَّخَذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون ذلك. (1)

وتقدر دراسة مشتركة لجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 22 أن النسبة العليا من الصحراء إلى إجمالي مساحة الأرض موجودة في شبه الجزيرة العربية)تسعة أعشار، أو 89.6 في المائة(. تليها شمال أفريقيا) أكثر من ثلاثة أرباع الأرض، أو 77.7 في المائة(، ثم وادي النيل والقرن الأفريقي) أقل من النصف أو 44.5 في المائة(، ثم المشرق) 35.6 في المائة.

1- حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة(2007) بالإنجليزية ص : 13 .

ويهدّد التصحّر المتواصل نحو 2.87 مليون كيلومتر مربع، أو نحو خُمس المساحة الكلية للدول العربية وتتحرك المعدلات هنا في اتجاه عكسي مقارنةً بالأرقام السالفة الذكر، إذ تصبح نسبة الأراضي التي تواجه هذه المخاطر 48.6 في المائة من مساحة الأرض في المشرق، و 28.6 في المائة في وادي النيل والقرن الأفريقي، و 16.5 في المائة في شمال أفريقيا، و 9 في المائة في شبه الجزيرة العربية. 23 وتتفاوت مساحات الأرض النشاطات الضارة التي يقوم بها البشر ممن لا يدركون، على الأغلب، الآثار المؤذية لأعمالهم في البيئة الطبيعية.

البلد	التحطال بالأمتار المكعبة للفرد
موريتانيا	31,099.60
السودان	27,678.10
الصومال	21,322.30
ليبيا	16,311.60
عمان	10,446.40
الجزائر	6,341.60
جيبوتي	6,230.80
السعودية	5,355.00
المغرب	4,918.60
اليمن	4,064.40
تونس	3,554.50
جزر القمر	3,259.40
سورية	2,406.30
الأردن	1,793.00
لبنان	1,701.50
الإمارات	1,536.80
قطر	987.40
الكويت	830.90
مصر	693.00
البحرين	79.80

الشكل – 3 : التهاطل في البلدان العربية ، المعدلات السنوية على المدى البعيد (1)

المصدر : حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تقرير التنمية الإنسانية العربية، بالاستناد إلى قاعدة بيانات شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة(2007)بالإنجليزية.

1- المرجع نفسه ، ص: 14 .

3- التلوث :

مع التزايد المتسارع في عدد السكان، وتعاظم الضغوط على البيئة الهشة في المنطقة العربية، بات التلوث مدعاةً للقلق لدى واضعي السياسات والمجتمع المدني على السواء. فالتلّوث ليس مجرّد مصدر للإزعاج، بل هو تهديد كبير لأمن الإنسان خصوصا عندما يتسّبب في تردّي أوضاع الهواء والماء والتربة التي يعتمد عليها الناس في حياتهم. وفي حين يقّر الجميع بأنّ التلّوث يشكّل تهديدًا في المنطقة فإن البيانات المفصلة عن درجاته واتجاهاته غير متاحة حتى الآن. تقتصر الإحصاءات المتوافرة على وضع التلّوث على المستويات الوطنية، على الرغم من أن هناك تفاوتًا كبيرًا في تلك المستويات بين المناطق الحضرية والريفية، وبين مدينة و أخرى.

ويمثّل التلّوث خطرًا على المياه والجو والتربة في المنطقة العربية. بيد أن ما يخلّ بهذه الصورة المتفائلة في ظاهرها أن هذا الانخفاض النسبي في معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في البلدان العربية إنما يعود أ ساسا إلى أنها لم تحقّق الكثير في مجال التصنيع. وعلاوة على ذلك، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تتزايد بمعدلات هي من الأسرع في العالم.

ترى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن حرارة كوكب الأرض قد ارتفعت نحو 0.75 درجة مئوية عما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وتقّدر أن حرارة الأرض ستكون، بحلول العام 2050 قد ازدادت بمعدل درجتين مئويتين مقارنةً بما كانت عليه في بداية الثورة الصناعية. (1)

---

1 - د .حسن النور و اخرون ، **الوطن العربي مقوماته و مشكلاته** ، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2003) ، ص : 117.

ونتيجة لارتفاع درجات الحرارة ستتغير أنماط سقوط المطر في جميع أرجاء المعمورة وتؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج الغذائي العالمي. من ناحية أخرى، فإن ارتفاع درجات الحرارة سيرفع من معدلات ذوبان الثلوج وهذا سيرفع بدوره من مستوى سطح البحر ويغمر جُزُرًا بأكملها في المحيطين الهادئ والهندي، وفي جميع المناطق الواقعة تحت مستوى سطح البحر. ويمكن هذه التغّوات أن تؤثّر في أمن الإنسان بشكل عام على النحو الآتي: (1)

- تزايد أعداد موجات الحر، وارتفاع تدريجي لحرارة الأرض.
- تباين كبير في مناخ سقوط الأمطار. ستشهد المناطق الممطرة مزيدًا من المطر، وتغدو المناطق القاحلة الجافة أكثر جفافًا.
- ازدياد نشاط الأعاصير الا ستوائية في منطقة شمال الأطلسي، وارتفاع درجات حرارة المحيطات في الأقاليم الا ستوائية.
- ارتفاع مستوى سطح البحر جراء دفء المياه وذوبان الغطاء الجليدي والثلوج.
- زيادة نسبة حامض الكربون في مياه البحر ماسيهدد العديد من الكائنات العضوية الحية لما له من مضارّ على التكلّس الضروري لحمايتها.
- التأثير في الإنتاج الغذائي. فإذا ارتفعت الحرارة ارتفاعًا معتدلاً كانت النتيجة زيادة الإنتاج الزراعي في بعض المناطق؛ أما إذا استمرّ ارتفاع الحرارة فسيتعرض الإنتاج للخطر في مناطق أخرى، وبخاصة في أفريقيا، التي ستتكّرر فيها المجاعات.
- تقلص التنوع الحيوي، واستنزاف المناطق الحرجية؛ و سيندثر، وفق بعض التقارير، 20 في المائة منها.
- آثار مهمة تتعلّق بالصحة. تفيد تقديرات منظمة الصحة العالمية أن تغّير المناخ قد تسبب في العام 2000 بما يعادل 2.4 في المائة من حالات الإسهال في العالم، و 6 في المائة من حالات الملاريا في بلدان محددة من فئة الدخل المعتدل. وحتى لو أفضى ارتفاع درجات الحرارة إلى آثار إيجابية في المناطق الباردة لأنه يحدُّ من حالات الوفاة بسبب البرد، فإن الآثار الكلية المتعلقة بالصحة ستظل سلبية نظرًا إلى نقص الغذاء وجفاف الأجسام والملاريا والفيضانات.

1- المرجع نفسه ، ص : 118

المبحث الثاني:تطبيقات الامن الانساني في الوطن العربي

المطلب الأول: آداء الدولة في ضمان امن الانسان

1- مدى حيازة الدولة قبول المواطنين

لم تأخذ الدول العربية بالإعتبار مدى عمق ومتانة علاقات القرب والروابط الإثنية بين الجماعات البشرية التي تشكل الوحدات الإدارية للكيانات التي تلاحقت التطورات لتجعل منها دولا قائمة بذاتها، فغالبا ما تبدو حدود هذه البلدان حدودا مستحدثة تضم جماعات إثنية ودينية ولغوية مختلفة دمجت في الدول التي نشأت في مرحلة مابعد الإستعمار، ولم يكن مشروع مجانسة الدولة العربية على الإطلاق نقلة يسيرة نحو توفير إطار جامع للسكان على إختلاف فئاتهم، حيث لم تنجح معظم الدول العربية في تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد والمؤسسات التمثيلية القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات، أو تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف الجماعات أو احترام التنوع الثقافي.

لقد دفعت إخفاقات الحكم السياسية والإقتصادية الجماعات ذات الهويات المتنوعة إلى السعي إلى تحرير نفسها من نطاق الدولة القومية التي تعيش تحت ظلها، ورافقت شرعية الدولة العربية المعاصرة صراعات تهدد أمن الإنسان، حيث تعاملت معها بعض الدول العربية بفرض المزيد من القيود والسيطرة.(1)

1- زيد محمد ابراهيم،**الامن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في الافاق الاستراتيجية الامنية للدول العربية**،(الرياض، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ،1991)، ص: 122.

يرى بعض الباحثين في العلوم السياسية أن العنصر الأهم في تحديد هوية جماعة ما ليس الخصائص الموروثة ، بل هي الأسس التي يتم غرسها في تكوين الشخصية مثل الإيديولوجي و الإنتماء السياسي أو الموقف الفكري، والتي تتكون عبر التفاعل بين أفراد الجماعة من جهة، وبين البيئة الإجتماعية التي يعيشون فيها من جهة أخرى، ويجدر بنا التأكيد أن الهوية ليست من الخصائص الثابتة في الفرد أو الجماعة بل هي من الخيارات المرنة من بين عدة خيارات، يتنوع تبعا للظروف ويعبر عن إرادة شخص أو جماعة . (1)

نرى في الفكر السياسي الغربي أن مفهوم المواطنة هو المفهوم الذي أسهم الإسهام الأكبر في إدارة التنوع الإثني والثقافي واللغوي، وقد كان تطورها جزءا من نشوء الديمقراطية والحكم الراشد، ومثلت المناقشة الجوهرية التي طرحها توماس همفري مارشال في مجموعة من الدراسات بعنوان "الطبقة والمواطنة والتطور الإجتماعي" حيث نرى أن التجربة الأوروبية تتمثل في التوسع التدريجي لحقوق المواطنة، إنطلاقا من الحقوق المدنية والسياسية و الإجتماعية فالمواطنون هم أشخاص يحملون حقوق ويعدون متساوين في ظل قوانين الدولة التي يلتزمون بها إلتزاما مشتركا، والمواطنة هي مشاركة الأفراد فعلا أو إمتناعا في الهوية العامة التي تسبغها عليهم هذه الحقوق والإلتزامات الشاملة، وحتى في الديمقراطيات الناضجة مازال مفهوم المواطنة نفسه في طور التشكل، ويمثل التطور الأخير توازنا مشوبا بالتوتر بين حقوق الأقليات من جهة وحقوق الأغلبيات من جهة، إلا أن الدول العربية لم تصل بعد إلى إرساء نمط الحكم الرشيد ناهيك عن إعتماد الديمقراطية الحقيقة أو تفعيل النموذج الديمقراطي المتمثل في إحترام حقوق الأقليات. فإن الخطوة الأولى للتعامل مع قضية التنوع هو إعتماد وتطبيق مفهوم المواطنة في ظل القانون وواقع الممارسة. (2)

ويمكن إعتبار أن الهوية بحد ذاتها ليست بالضرورة سبب النزاع أو حتى مصدر رئيسي للتوتر بين مختلف الجماعات، فالإختلافات التي تنطلق في ظاهرها من إعتبارات تتعلق بالهوية، كثيرا ماتنشأ من تعثر سبل الوصول إلى السلطة أو الثورة وكثيرا ماتبدأ هذه النزاعات بإستغلال الزعامات السياسية لأغراضها الأديويلوجية الخاصة، إذ نرى أن ممارسات العديد من الدول العربية قاصرة عن بناء نموذج يضمن المواطنة الكاملة.(3)

1- المرجع نفسه ، ص 124.

2- اوراق مختارة من المؤتمر الدولي للامن الانساني في الدول العربية 14-2005/3/15،عمان،الاردن، نشر من اليونسكو،2008 ص: 64.

3- المرجع نفسه ، ص 65.

2- الإلتزام بالمعاهدات الإقليمية والدولية والأطر الدستورية:

- **المعاهدات الإقليمية والدولية:** إنضمت معظم البلدان العربية إلى المعاهدات الدولية الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان، إذ يستلزم على الدول المصادقة عليها الإلتزام بتعديل تشريعاتها وممارساتها الوطنية بصورة تنسجم وأحكام هذه المعاهدات. غير أن هذه الدول تكتفي على مايبدو بالمصادقة على بعض الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان دون أن تصل إلى حد الإقرار بدور الآليات الدولية في تفعيل حقوق الإنسان وهذا حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009.(1)

- **على صعيد المواثيق الإقليمية:** صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2008 عشر دول عربية (الأرض الفلسطنية المحتلة الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، سورية، ليبيا، قطر السعودية، اليمن) ولايعني أن الدول الموقعة على هذه الإتفاقيات هي الأكثر إحتراما لهذه الحقوق من تلك التي لم تفعل إلا أن الإنضمام إلى هذه الإتفاقيات والمصادقة عليها بمثابة الدليل الرسمي على قبول الدولة بدرجة من المسألة أمام العالم.(2)

1- تقرير التنمية الانسانية العربية،للعام 2009،تحديات الامن الانساني في البلدان العربية،برنامج الامم المتحدة الانمائي،2009. ص : 89 .

2- عبد المجيد صادق،مرجع سابق، ص :72 .

3- الدساتير العربية والأطر القانونية:

إن المصادقة على المواثيق والإتفاقات الدولية لاتعني بالضرورة إدراج أحكامها في دستور الدولة المعنية وقوانينها وحتى وإن تم ذلك فإن ماتضمنه الدساتير العربية للمواطنين تتولى تكذيبه في كثير من الحالات القوانين العادية وماتبيحه تلك القوانين تحوله الممارسة مخالفة في أغلب الأحيان، ويختلف مضمون الحقوق ونطاق الحريات والحماية المنصوص عليها في كل دستور عربي بإختلاف الفلسفة السياسية السائدة في تلك الدولة، وتتباين في دفاعها عن حقوق الإنسان بين الإيجاز المتقضب والتوسع المسهب، في حين تجمع كلها على ضرورة الحفاظ على حرمة المساكن وحرية التعبير بأشكالها كافة و يخفق بعضها في الدفاع عن أنواع أخرى من الحريات وكثيرا ما تأخذ الدساتير العربية منحى إيديولوجي أو فقهي يفرغ النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة من كل مضمون ويسمح بإنتهاك الحقوق الفردية بإسم الإيديولوجية أو المذهب الرسمي.

وثمة دساتير عربية أخرى تتناول حرية الرأي والتعبير بطريقة غامضة مع الجنح إلى التقيد لا إلى التسامح، وهناك دساتير عربية عديدة تحيل تعريف الحقوق على أنطمة الدولة التي تتوسع بتقييد حقوق الأفراد وإنتهاكها بإستخدام نصوص تضمنها في القانون العادي، إذ نرى أن التمييز ضد المرأة واضح كل الوضوح في قوانين بعض البلدان وتنطوي هذه القوانين في معظم البلدان على التمييز ضد المرأة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وغيرها وأيضا لازالت تتباين أراء الدول العربية إزاء الحق في تشكيل الأحزاب السياسية ودعمها والمدى الذي يسمح لهذه الأحزاب بالعمل فيه. (1)

1- المرجع نفسه ، ص : 73.

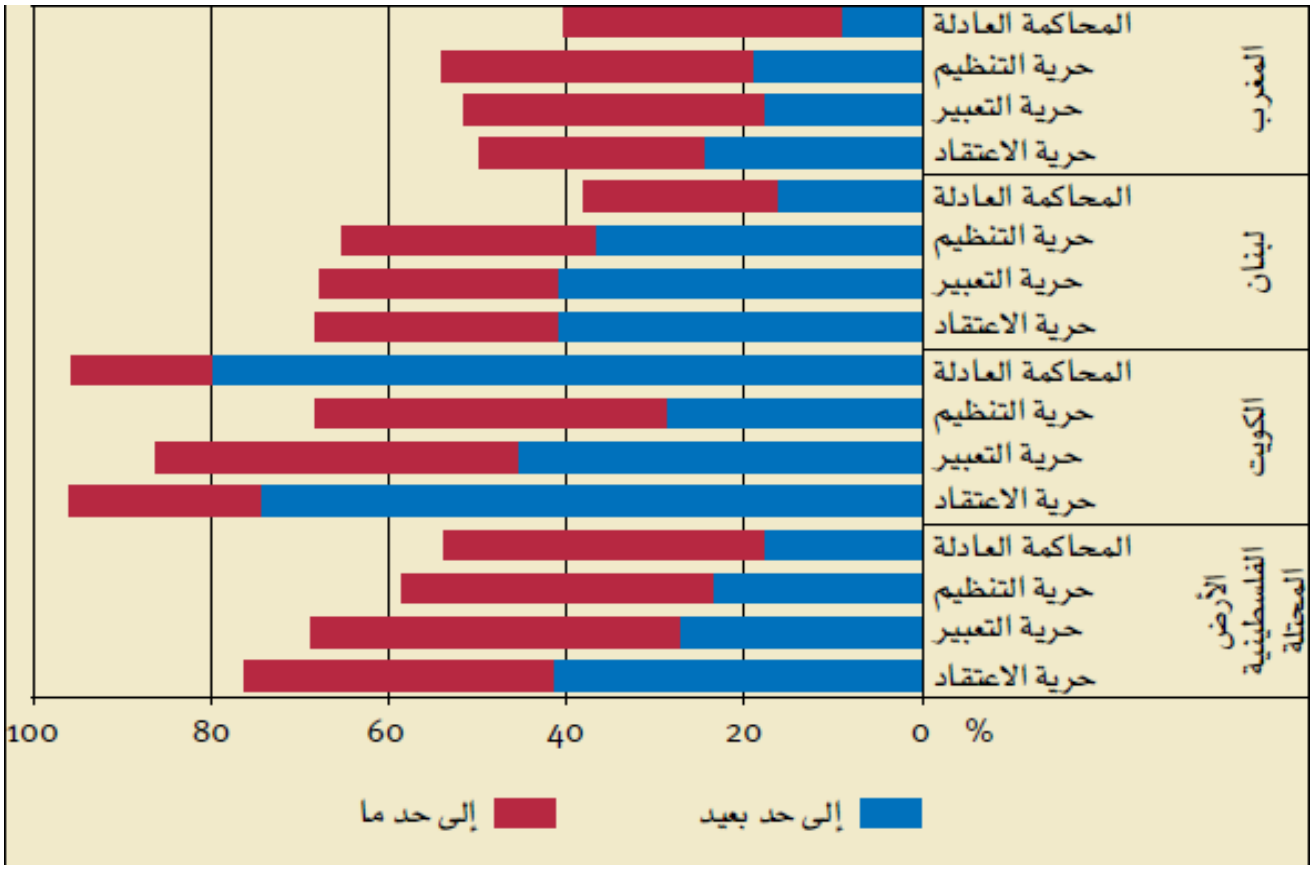

الشكل -04: رسم بياني يمثل إلى أي حد تحترم الدولة الحقوق الأساسية(1)

المصدر : تقرير التنمية الانسانية العربية،للعام 2009

1- تقرير التنمية الانسانية العربية،للعام 2009،مرجع سابق ، ص : 93.

4- إستقلال القضاء (الفجوة بين النص والتطبيق):

لا تأتي المخاطر التي تهدد إستقلال القضاء من الدساتير بل تأتي من السلطة التنفيذية وتعاني المؤسسات القضائية العربية جميعا شكلا أو آخر من ممارسة تنتقص من إستقلالها جراء هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ومن نتائج ذلك قيام فجوة واضحة بين النصوص الدستورية من جهة والممارسة الفعلية من جهة أخرى، غير أن أبرز الإنتهاكات للإستقلال المؤسسي للقضاء في العديد من البلدان العربية هو وجود أنواع من المحاكم الإستثنائية في كثير من البلدان العربية وما ينطوي عليه ذلك من خرق للحماية القانونية لحقوق الأفراد، لاسيما في المجال الجنائي، في تلك المحاكم غير المستقلة.(1)

5- إحتكار الدولة لإستخدام القوة والإكراه

المعروف أن أمن الإنسان يتعزز عندما تكون الدولة هي التي تستأثر بإستخدام وسائل القوة والإكراه وتوظفها لحماية حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء والدفاع عن هذه الحقوق وعندما تكون وسائل القوة تحت سيطرة جماعات أخرى قلما تكون النتائج مؤاتية لأمن المواطنين، وقد واجهت بعض البلدان العربية هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين، وواجهت بلدان عربية أخرى تحديات التمرد المسلح من جانب شريحة من المواطنين. ولكن عندما أثيرت مسألة الهوية في حالات التمرد كان الأمر يتعلق بالهوية السياسية للدولة أكثر منه بمطالبة فئة ذات هوية معينة داخل الأمة بحقوقها، وقد أثبتت سلطات بعض الدول عجزها عن فرض الأمن عند التصدي للتمرد المسلح، كما حدث في بعض البلدان العربية. (2).

1- زيادعبدالصمد،**الشروط الاخلاقية لمشاركة مؤهلة ومسؤلة للمجتمع المدني في الاستجابة لنحاجات الامن الانساني وتحدياته في المنطقة العربية**، ص: 19

2- تقرير لجنة الامن الانساني المعنون"امنالانسان الآن،حماية الناس وتمكينهم"،نيويورك،2003.ص: 44.

http://www.humansecurity-chs-org/finalreport/Arabic/arabic-report.pdf

المطلب الثاني: قياس مستويات أمن الإنسان

لخص المعنيون بموضوع قياس مستويات أمن الإنسان إلى إقرارهم أن ثمة مقاربتين رئيستين للقياس سميت الأولى مقاربة موضوعية لأنها تحاول بناء مؤشرات كمية لمختلف أبعاد أمن الإنسان في عدد من بلدان العالم وفي أوقات مختلفة، ونجد أبرز مثال على هذه المنهجية في المقاييس التي وضعتها لجنة مركز الدراسات الإنسانية في أوبسالا في السويد، ونشرت عام 2008 تحت عنوان " تدقيق أمن الإنسان" .(1)

ويشكل ذلك بدوره جزءا من تقرير أوسع أصدره مركز تنمية الإنسان في جامعة "بريتيش كولومبيا" في كندا بعنوان " الحرب والسلام في القرن الحادي والعشرين " يتناول القسم الثاني منه مسألة قياس أمن الإنسان وتشرح المقاربة الموضوعية كذلك دراسة نشرت في مجلة " السياسة الخارجية " الصادرة عن مؤسسة "كارنيغي" للسلام الدولي التي تحد مايسمى الدولة الفاشلة وتصفها في ترتيب تدريجي ومع أن هذه الدراسة لا تعني مباشرة بقياس أمن الإنسان، فإن الكثير من المؤشرات الواردة فيها وثيقة الصلة بهذه المسألة.(2)

فهل يمكن التوصل إلى مؤشر عام مركب لأمن الإنسان ؟ في حين أن دليل التنمية البشرية الذي يعتمد على متغيرات أساسية وشاملة وكمية يمكن التحقق منها، ويمثل مؤشرا توليفيا قويا يمكن الركون إليه، فإن وضع دليل يحظى بالرضى والقبول عالميا مازال أمرا بعيد المنال، وتكشف لنا البحوث الإحصائية مدى التعقيد والصعوبة اللذين يكتنفان أية محاولة لوضع مثل هذا المقياس وحاولنا تبيان التهديدات الرئيسية المدركة لأمن الإنسان(%) وإستطلاع الرأي حول أمن الإنسان- الرضى عن الوضع الشخصي، و إلى أي حد يشعر المواطنون بالأمن من خلال ما توصل اليه تقرير التنمية الانسانية لسنة 2009 في الاشكال.

1- عبد الله تركماني ،مرجع سابق ،ص:38.

2- المرجع نفسه، ص: 39.

التهديدات / بلد الدراسة	الأرض الفلسطينية المحتلة	الكويت	لبنان	المغرب
الملّوثات البيئية	..	91.2	77.8	74.9
نقص المياه	82.3	73.5	80.5	76.9
تراجع الأراضي الزراعية	78.4	..	..	..
الاحتلال والنفوذ الأجنبي	96.2	..	85.1	..
إخفاق الحكومة في حماية المواطنين	86.9	..	87	..
تعسف الحكومة	..	..	80.1	..
غياب الحماية الاجتماعية	71	..	73.4	..
سوء الخدمات الصحية	73.4	..	80.9	72.3
سوء الخدمات التعليمية	..	..	..	..
تفشي الفساد	89.4	..	86.3	..
بطء الإجراءات القانونية وصعوبة تحصيل الحقوق	73.7	..	73.2	..
ضعف التضامن بين أفراد المجتمع	..	..	70.2	..
توتر العلاقات بين الجماعات المختلفة	83.7	..	80.8	..
التطرف الديني	..	..	79.9	..
التفكك العائلي	75.2	..	74.7	..
تعذّر الحصول على الخدمات الأساسية	75.4	..	81.1	..
الأوبئة والأمراض المعدية	75.6	..	86.2	70
البطالة	91	..	86.5	81.2
الفقر	90.6	..	86.4	86
الجوع	85.4	..	88.7	75.9
الاعتداء على الأشخاص والأملاك الخاصّة	80.4	..	89.1	..

الشكل -05- التهديدات الرئيسية المدركة لأمن الإنسان(%) .[1]

المصدر : تقرير التنمية الانسانية العربية، للعام 2009.

1- تقرير التنمية الانسانية العربية، للعام 2009،مرجع سابق . ص28

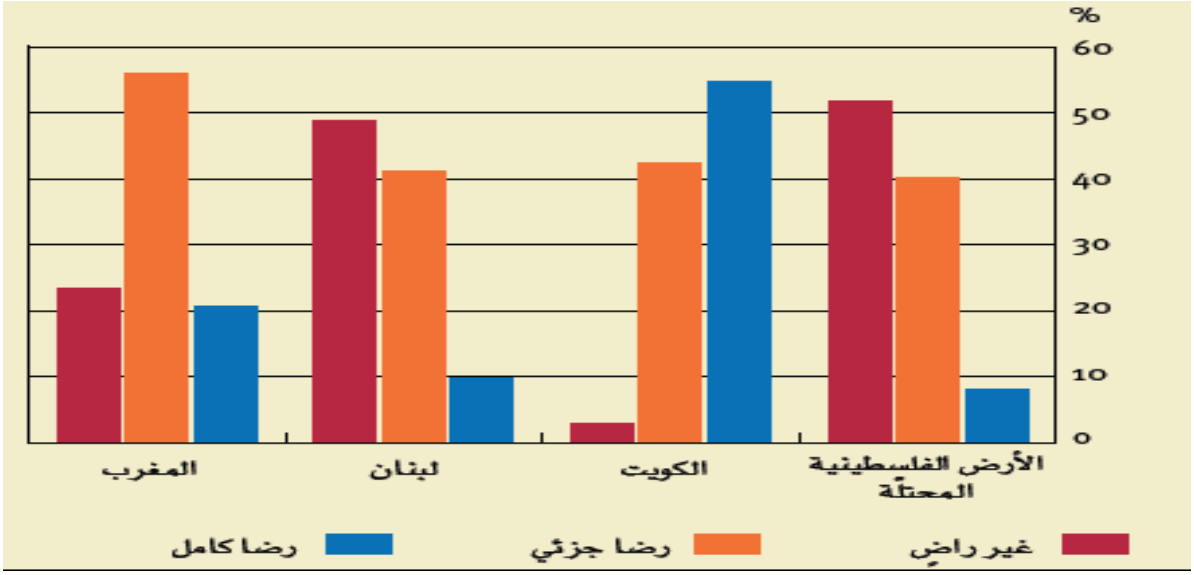

الشكل – 06 إستطلاع الرأي حول أمن الإنسان- الرضى عن الوضع الشخصي (1)

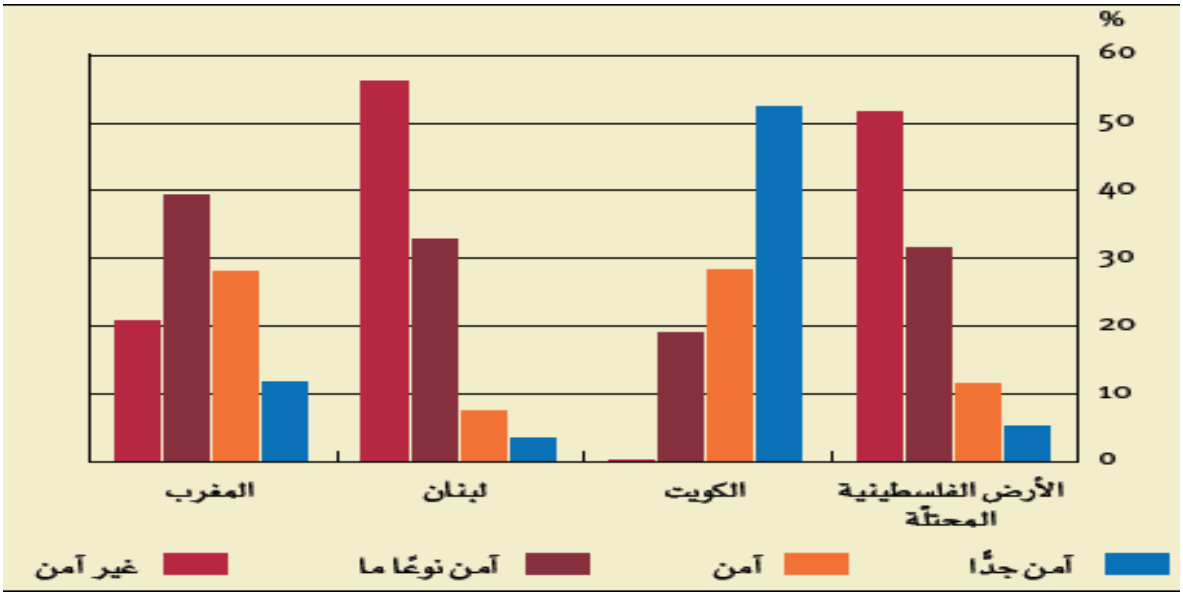

الشكل -07 إستطلاع الرأي حول أمن الإنسان- إلى أي حد يشعر المواطنون بالأمن- (2)

1- المرجع نفسه ،ص:29

2- المرجع نفسه، ص:35

المبحث الثالث : تحديات الامن الانساني في الوطن العربي

وفقا لوجهة نظر الكثير من علماء الإجتماع السياسي عن طبيعة التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي هي الفروق في القوة والثروة و الجغرافيا تأكد ما يعد أخطر التهديدات التي تواجه البقاء والرفاهية للإنسانية جمعاء ويشكل الأمن الإنساني مقاربة شاملة للأمن، إذ أنه لا يقتصر فقط على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية و الإقتصادية فحسب بل يتعداه للتهديدات النابعة عن عجز الدول على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي أي أنها ترتبط بضعف حركات صناعة الاستقرار السياسي و الحفاظ على التجانس الإجتماعي في ظل عولمة التحديات و المخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنيوية و النسقية العابرة للأوطان (الجريمة المنظمة ,الإرهاب الهجرة السرية ,التلوث ,الأوبئة).

وفي هذا المبحث سوف نبحث عن مهددات الأمن الإنساني والتي تتمثل في مطلبين وهما: أولا التحديات خارجية, ثانيا التحديات الداخلية.

المطلب الاول : التحديات الخارجية للامن الانساني

1- التجارة غير المشروعة في السلاح illegal Trade in Arms

تمثل الاسلحة الخفيفة الاداة الرئيسية للجريمة المنظمة في التجارة غير المشروعة بالسلاح و يقوم عادة تجار السلاح بدور رئيسي في تحريكها وعقد الصفقات بين المصدرين و المستهلكين الذين عادة ما يمثلون اما دولا منتجة للاسلحة يبيعونها لثوار او جماعات معارضة لحكومات محددة و يصدرونها لجماعات مسلحة تعمل كمافيات للجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول و المعتمدة على تجارة الخدرات او استغلال الفقراء و الاتجار بهم و ظلت تجارة الاسلحة غير المشروعة بمثابة الملتقى و المركز لنشاطات العديد من شبكات الجريمة المنظمة ، بل ان بعضها قد قام في الاساس على تأجيج الفتن و النزاعات بين الاثنيات و الطوائف و الدول بهدف انشاء اسواق جديدة للتجار بالاسلحة الخفيفة ، ولقد كان من نتائج تجارة الاسلحة غير المشروعة ان استعصى في كثير من الحالات ايجاد الحلول الناجعة للنزاعات داخل الدولة الواحدة او بين الدول المتجاورة ، هذه الاثار المدمرة للتجارة غير المشروعة في السلاح اثرت على امن الانسان و سلامته ، و خاصة بأن القوانين المنظمة لتجارة السلاح بين الدول غير واضحة ، وبمعنى اخر تطمح الدول الى القوة العسكرية دائما لحماية مصالحها فهي لا تكترث بالاتفاقيات و المواثيق الدولية في شراء الاسلحة . (1)

1- عبد الله تركماني، مرجع سابق ، ص: 59.

- **الإتجار بالإنسان Trafficking in Human Beings**

إن الفقر المدقع والعوز المادي القاهر قد قاد إلي تجارة واسعة في الإنسان عبر الحدود القطرية بإرادة هؤلاء الفقراء أحيانا او بغير إرادتهم في أحيان أخرى, وتشمل هذه التجارة غير الإنسانية الرجال والنساء والأطفال ويتم نقل هؤلاء الضحايا طوعا في بعض الأحيان وقسرا في معظم الأحيان, ليعملوا كخدم للمنازل, كما يتم دفعهم أحيانا لحمل السلاح في حروب لا يعرفون من أسبابها شيئا, ليكونوا وقودها وأكثر ضحاياها يضاف إلي ذلك إن الضائقة الإقتصادية التي تعاني منها بعض الدول قد جعلها دولا طاردة لمواطنيها الذين يتطلعون إلي فرص مؤاتية وجاذبة في دول أخرى, الوضع الذي أدى إلي زيادة تهريب المهاجرين بصورة غير قانونية .

ان الإتجار بالإنسان قد تعولم, فإتسعت شبكات المافيا التي كانت تعمل في مناطق محدودة, وسعت لإنشاء أسواق جديدة عبر الحدود لكي يتحقق لها السيطرة وتأمين توافر كل الإحتياجات من هذه التجارة الفاسدة, ولا يزال علاج هذه المشكلة محدودا, الوضع الذي مكن مقترفي هذه الجريمة من توسيع تجارتهم غير الإنسانية دون الخشية من تطبيق قوانين أو اجراءات رادعة لهم.(1)

- **الإرهاب الدولي International Terrorism**

إن الإرهاب يعتبر مشكلة عالمية تهدد الأمن الدولي والأمن الإنساني, وهو مرتبط بعملية الإتجار بالمخدرات وأيضا يرتبط بالجريمة ويعتبر شكلا من أشكالها, وتعود بعض أسباب ظهوره إلي غياب الديمقراطية والحرية وعدم احترام حقوق الإنسان وانعدام الحكم الرشيد.(2)

1- المرجع نفسه ، 60.

2 الموقع الالكتروني لوحدة الامن الانساني :

http://ochaonline.UN.org/HumanSecurity/tabid/2212/language/en-us/Deflaut.aspx

يعتبر الإرهاب من الجرائم شديدة الخطورة, وأكثرها تحديا للمجتمع الدولي في سعية المتواصل لمكافحتها, وتزداد خطورتها من خلال إمكانيات مرتكبيها المتعاظمة, فضلا عن الوسائل الحديثة التي يستخدمونها في أعمالهم التي تتخطى أحيانا إقليم الدولة الواحدة ، كما أنه يعتبر نوع من أنواع العنف السياسي, الثقافي, البنائي, ويظهر نتيجة عدم العدالة علي المستوي المحلي أو الدولي, وأول تعريف معياري للإرهاب كان قد أخذ من القانون الدولي عام 1973 م وهو يتكون من جميع الأفعال الاجرامية الموجهة نحو الدولة التي تخطط إلي خلق حالة من الذعر في عقول مجموعة معينة من الناس, أو جماعة من الناس أو عامة الناس.(1)

كما يدل تعبير الإرهاب الدولي على ادراج مواطنين وأقاليم عدة دول في قائمة المستهدفين لا يمكن إذا تحديد الموقع الجغرافي للإرهاب, وهو يهدد كل الدول قوية كانت أم ضعيفة, ويستعين بطرق متعددة كتبييض الأموال, المتاجرة بالمخدرات, وبالأسلحة وبغيرها, وقد يكون الإرهاب وطنيا داخل الدولة يتمثل في جماعات كمحاولات التسميم بالسلاح الكيماوي في ميترو طوكيو سنة 1995 من طرف جماعات آوون, والإرهاب عامة لا يرتبط بالدولة مباشرة, وانما بجماعات غير متحكم فيها ولا يمكن محاربتها بالقوة العسكرية التي تظهر غير كافية لذلك.

إن الإرهاب له دوافع سياسية, وتجارية, ومصالح, والسعي لتحقيق الذات, مما يرعب المدنيين ويستهدفهم ويُشعرهم بالإذلال والخضوع بالتهديد بالعنف،كل هذه المسببات التي يُحدثها الإرهاب تؤثر بحياة الفرد داخل مجتمعه ويهدد أمنه. (2)

1- المرجع نفسه

2- الموقع الالكتروني لصندوق الامم المتحدة الانمائي للامن الانساني:

http://ochaonline.UN.org/Trustund/theUnitedNationTrustfundforHumanSecurityEabid/2108/language/en-us/Default.aspx

- **المخدرات Drugs**

تعتبر جريمة الإتجار بالمخدرات من أبرز أنواع الجريمة المنظمة في المجتمعات المعاصرة علي وجه الخصوص وهذه الجريمة تتصف بعدة مواصفات مما جعلها من أبرز أشكال الجريمة المنظمة وهي كالتالي: (1)

- ✓ الاحتراف: حيث يقوم بها أشخاص محترفون لديهم الخبرات والكفاءات التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم.
- ✓ التخطيط: هي جريمة مخطط لها بإستخدام الأساليب المتطورة في التهريب, واختيار عناصر قادرة علي تنفيذ عملياتها .
- ✓ التبصر: هي جريمة متبصرة قادرة على دراسة الثغرات الإقتصادية والإجتماعية والقانونية في مناطق أهدافها.
- ✓ الطابع الدولي: تدار العمليات من بلد ضد بلد آخر, وتجري تنظيماتها من قبل أشخاص من جنسيات مختلفة.

إن مسألة الإتجار بالمخدرات بحد ذاتها تعتبر جريمة بحق الإنسانية لما تسببه من ضياع مادي وصحي ونفسي واقتصادي للافراد وتؤدي إلي هلاك المجتمع تعتبر مهدد خطير يهدد أمنه وأمن افراده ويجب علي الدول أن تتخذ كافة الاجراءات القانونية والوسائل للقضاء علي هذه الجريمة.

1- المرجع نفسه

المطلب الثاني : التحديات الداخلية للامن الانساني

تمثلت التحديات الداخلية للامن الانساني فيما يلي :

- **التدهور الإقتصادي Economic . Deterioration**

إن أمن الانسان يعني تمكن الناس من ممارسة خياراتهم بأمان وحرية وأن يكون في وسعهم أن يثقوا نسبيا بأن الفرص المتاحة أمامهم اليوم لن تضيع تماما في الغد. ويعتبر التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة محورين مفصليين في مفهوم الأمن الإنساني, ويشكل الأمن الاقتصادي المكون الرئيسي للتحرر من الحاجة . (1)

- **أزمة الجوع Crisis Hunger**

إن أزمة الجوع هي إحدى المهددات الأساسية لأمن الفرد والمؤدية لهلاكه, إن المسألة الأساسية هنا ليست توفير الغذاء فحسب بل التوزيع العادل للغذاء علي كافة شرائح المجتمع.

إن الدول العربية تعاني من أزمة الجوع وخصوصا في إفريقيا, أيضا الدول المتقدمة تعاني من هذه الأزمة بسبب عدم توافر الغذاء المناسب لجماعات عرقية بعينها أو المهاجرين إليها, كما أن التزايد السكاني والضغط علي البيئة, واهدار مواردها علاوة علي عدم عدالة التوزيع يعد رافدا أساسيا في تفاقم ازمة الجوع في البلدان العربية و خاصة الفقيرة كمنها كالصومال و فلسطين و السودان و الصحراء الغربية و موريطانيا .(2)

1-تقرير الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان" نحن الشعوب"،دور الامم المتحدة في القرن الحادي والعشرين،2000، ص:40

2- حسام هنداوي،التدخل الدولي الانساني:دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي،القاهرة،دار النهضة العربية2008، ص:143

- **الأوبئة وانتشار الامراض Epidemics**

إن إنتشار الامراض والأوبئة هي من المهددات الرئيسية للأمن الصحي لدي الافراد ويصاب الافراد بهذه الأوبئة نتيجة التلوث البيئي وتلوث المياه, كذلك بسبب عدم قدرتهم علي الحصول علي الخدمة الصحية وبسبب سوء التغذية, وجود امراض خطيرة مثل الإيدز والتهاب الكبد الوبائي بالاظافة الى الاوبئة الجديدة كفيروس H1N1 و فيروس الايبولا المتفشي مؤخرا و الذي ادى بحياة الكثيرين الى الهلاك في الاونة الاخيرة فهو بحد ذاته يعد كارثة للإنسانية إذا لم يقاوم من الجهات الدولية المعنية .(1)

- **العنف violence**

يتعرض الفرد إلى العنف بكافة أشكالهم مايهدد حياته ومن هذه التهديدات: (2)

- ✓ تهديدات من الدولة (التعذيب البدني و الملاحقة نتيجة إعتناق اراء مخالفة للرأي السائد).
- ✓ تهديدات من جماعات أخرى من المواطنين.
- ✓ تهديدات من افراد أو عصابات ضد افراد آخرين أو ضد مجموعات أخرى.
- ✓ تهديدات موجهة ضد المراة.
- ✓ تهديدات موجهة إلى الأطفال.
- ✓ تهديدات موجهة إلى النفس.

كل هذه التهديدات ليست بالأمور المنفصلة, فهي مرتبطة فيما بينها, تتسبب في حدوث بعضها البعض, في المجتمعات الفقيرة مثل الصومال وغيرها, تكثر النزاعات والأوبئة والزيادة السكانية السريعة وكذلك تزايد المهاجرين غير الشرعيين هذه الأمور توضح كلها أن الأمن لم يعد في تحصين الحدود والزيادة في السلع بقدر ما هو تأمين الأمن والرفاه الإقتصادي للافراد, كما لم تعد مسؤولية ضمان الأمن للدولة لوحدها, بل هي مسؤولية الجميع, بما فيهم الافراد ذاتهم.

1- المرجع نفسه، ص:145

2-كامل عمرو عبد الله ،اعمال دورة الامن العربي التحديات الراهنة والتطالعات المستقبيلة من 09 الى 11 جانفي 1996 مركز الدراسات العربي الاوروبي، القاهرة،1996 ،ص: 280